

الى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال اني

استراتيجية الوزارة للتشاور مع منظمات المجتمع المدني بخصوص القانون
المنظم للتشاور العمومي

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

نص الفصل 13 من دستور المملكة لسنة 2011 على الأحكام التالية: "تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها"، وفي هذا السياق تضمنت خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة برسم الفترة: 2021- 2023، الالتزام رقم (19)، المتعلق بـ"تعزيز المشاركة المواطنة عبر وضع إطار قانوني للتشاور العمومي"، وهو ما يتطلب توسيع دائرة التشاور حول هذا الموضوع مع مختلف الفاعلين والشركاء والمتدخلين، خصوصا منظمات المجتمع المدني. لذا؛ نسألكم عن استراتيجية الوزارة للتشاور مع منظمات المجتمع المدني بخصوص القانون المنظم للتشاور العمومي؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

حورية ديدي